مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 16 مارس 2024

جيروزاليم بوست: الرئيس السيسي يقول إن مصر تسعى للتوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

استعرضت صحيفة جيروزاليم بوست تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حول مساعيه لتحقيق وقف إطلاق النار في غزة.

ونقلت الصحيفة العبرية عن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الجمعة قوله إن مصر تسعى للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة وزيادة دخول المساعدات والسماح للنازحين في جنوب القطاع بالانتقال إلى الشمال.

وحذر السيسي أيضًا من خطر التوغل الإسرائيلي في مدينة رفح، حيث لجأ ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص بالقرب من حدود غزة مع مصر.

وحذر مسؤولو الإغاثة من مجاعة تلوح في الأفق في القطاع الساحلي.

وقال السيسي في رسالة مسجلة خلال زيارة للكلية العسكرية: «نحن نتحدث عن التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، وتقديم أكبر كمية من المساعدات».

وأضاف أن ذلك سيشمل «الحد من تأثير هذه المجاعة على الناس والسماح أيضًا لسكان الوسط والجنوب بالتحرك نحو الشمال، مع تحذير شديد اللهجة من التوغل في رفح».

وقال السيسي: «لقد حذرنا مما يحدث، وأن عدم دخول المساعدات سيؤدي إلى مجاعة».

منظمة العفو الدولية: يجب وضع حقوق الإنسان في قلب كل أشكال التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر

(ترجمات . منظمة العفو الدولية)

دعا تقرير نشرته منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي لجعل حقوق الإنسان في مصر في قلب أي شكل من أشكال التعاون بين الجانبين.

وقبيل اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي مع الرئيس المصري في القاهرة (17 مارس 2024)، دعت منظمة العفو الدولية جميع القادة إلى ضمان أن يكون احترام حقوق الإنسان في قلب جميع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر.

وقالت إيف جيدي، رئيسة مكتب المؤسسات الأوروبية في منظمة العفو الدولية: «بينما يسعى زعماء الاتحاد

الأوروبي إلى تعزيز علاقاتهم مع مصر، يجب عليهم ألا يخاطروا بالتواطؤ في الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان في البلاد. لا يزال الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون الاعتقالات والرقابة وحظر السفر وتجميد الأصول وغيرها من إجراءات المضايقة وسط حملة قمع لا هوادة فيها ضد جميع أشكال المعارضة».

وأضافت: «يعاني الآلاف ظلماً خلف القضبان، وفي ظروف مروعة، لمجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، أو عقب محاكمات بالغة الجور. ولا يزال تُصدر المئات من أحكام الإعدام سنوياً، في حين لا تزال حالات الاختفاء القسري والتعذيب وغيرهم من ضروب سوء المعاملة شائعة وترتكب في ظل إفلات من العقاب».

وتابعت: «ومن أجل التعاون بشكل إيجابي لمعالجة أزمة حقوق الإنسان في مصر، يجب على زعماء الاتحاد الأوروبي التأكد من أن السلطات المصرية تتبنى معايير واضحة لحقوق الإنسان، وخاصة رفع الرقابة على وسائل الإعلام وغيرها من القيود المفروضة على حرية التعبير، ووقف حملة القمع ضد المجتمع المدني، وإطلاق سراح السجناء وجميع المعتقلين تعسفياً بسبب ممارستهم لحقوقهم سلمياً».

وكجزء من الشراكة الإستراتيجية، من المتوقع أن يتفاوض الاتحاد الأوروبي ومصر على استثمار الاتحاد الأوروبي في إدارة الحدود، بما في ذلك تزويد السلطات المصرية بالمعدات والدعم لمراقبة الحدود ومنع المغادرة.

وقالت إيف جيدي: «تقوم السلطات المصرية بشكل روتيني باعتقال اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين واحتجازهم تعسفياً في ظروف قاسية وغير إنسانية، وترحيلهم بشكل غير قانوني، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو فرصة طلب اللجوء، إلى بلدان قد يتعرضون فيها لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان».

واكدت: «لا يمكن لقادة الاتحاد الأوروبي أن يتجاهلوا هذه الانتهاكات، ويجب عليهم التأكد من أن أي اتفاق أو إجراء للتعاون يتضمن ضمانات واضحة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتخلى عن النموذج المجرب والفاشل المتمثل في محاصرة الأشخاص في بلدان تكون فيها حقوقهم معرضة للخطر، وأن يتجنب المزيد من التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان، كما يتضح من التعاون مع ليبيا أو تونس».

ويأتي الاجتماع أيضاً في وقت ينقسم فيه الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أعضاء الوفد، في ردهم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وخطر الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، مع مقتل أكثر من 31 ألف فلسطيني في قطاع غزة. وفي حين قامت بلجيكا بزيادة دعمها للأونروا ودأبت على الدعوة إلى وقف إطلاق النار، فإن المفوضية الأوروبية وإيطاليا والنمسا تخاطر بالمساهمة في مجاعة سكان غزة من خلال فشلهم في إعادة تمويل الأونروا بشكل كامل، أو وقف جميع صادرات الأسلحة والذخائر إلى إسرائيل أو وقف إطلاق النار والدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وقالت إيف جيدي: «يجب على رئيس الوزراء البلجيكي والرئيس المصري الإصرار على أن يدعم نظيرهما علناً وقفاً فورياً لإطلاق النار في غزة، واستئناف التمويل الكامل للأونروا، وإجراء مراجعة لاحترام إسرائيل لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان».

أتلانتك كاونسل: تركيا ومصر تدفنان الأحقاد فيما يُعد نهاية للمحور الثالث الناشئ في الشرق الأوسط

(ترجمات . أتلانتيك كاونسيل)

نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريرًا للكاتب بورزو داراجاي يستعرض تحسن العلاقات بين تركيا ومصر بعد عقد من التوتر بين البلدين.

ويقول الكاتب إن زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى مصر في 14 فبراير شكلت علامة فارقة في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين اللذين وقعا في خلاف خطير خلال فترة نادرة من الاختلاف السياسي والأيديولوجي التي استمرت ما يقرب من عقد من الزمن.

محور ثالث ناشيء

ويشير الكاتب إلى أن الاجتماع الذي صُمم وصيغ بعناية بين أردوغان ونظيره المصري، الرئيس عبد الفتاح السيسي، كان بمثابة مراسم دفن نهائية لما كان ذات يوم محورًا ثالثًا ناشئًا في الشرق الأوسط. وكان هذا المحور مختلفًا عن معسكر الدول العربية الموالي للغرب الذي تقوده السعودية والذي يضم الإمارات العربية المتحدة والمغرب والأردن، فضلًا عن «محور المقاومة» الذي تقوده إيران والذي يتكون من حزب االله اللبناني، والحوثيين في اليمن، ونظام بشار الأسد في سوريا، والميليشيات الشيعية في العراق.

وتألفت تلك الشراكة (المحور الثالث الناشيء) من تركيا وقطر وحركات وأحزاب سياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متجذرة في جماعة الإخوان المسلمين والشعبوية السياسية السنية التي بلغت ذروتها في المنطقة في أعقاب الانتفاضات العربية عام 2011.

وزار أردوغان القاهرة آخر مرة في عام 2011، عندما جاء لإلقاء كلمة أمام جامعة الدول العربية بينما كان المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية والإسلاميون لا يزالون يحتفلون بإطاحة الرئيس حسني مبارك الذي حكم البلاد لفترة طويلة. وفي أعقاب الانتفاضات العربية، أشاد الناشطون العرب والمفكرون الغربيون بأردوغان، الذي كان آنذاك رئيسًا لوزراء تركيا، باعتباره النجم الأبرز بسبب نموذج بلاده المتصور للمبادئ الإسلامية المعتدلة داخل ديمقراطية علمانية.

في ذلك الوقت، كان السيسي ضابطًا كبيرًا غامضًا، ولكنه قويًا في الجيش وعضوًا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الهيئة التي تولت السلطة في مصر بعد الإطاحة بمبارك في عام 2011. وخرج من الظل في عام 2013، عندما عزل وسجن الرئيس المنتخب ديمقراطيًا محمد مرسي وإعادة بناء نظام مبارك العسكري الاستبدادي، ولكن وضع نفسه في المركز.

وقاد أردوغان الطريق في إدانة الانقلاب، ذلك أنه رأى مرسي كرفيق سياسي. وقد رحبت تركيا بالمصريين – ومعظمهم من الإخوان المسلمين أو المعارضين ذوي الميول الإسلامية الفارين من حملات التطهير والاعتقالات الجماعية التي قام بها السيسي – مما سمح للناشطين بإطلاق محطات تلفزيونية والعمل بحرية نسبية. وألغت السلطات المصرية فجأة زيارة أردوغان المقررة إلى قطاع غزة عبر حدود سيناء. وبعد أشهر قليلة من الانقلاب، في نوفمبر 2013، خُفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا.

ومن المرجح أن أردوغان رأى في السيسي ذلك النوع من المستبد العسكري الذي قوض التطلعات الديمقراطية التركية منذ تأسيس الجمهورية. وقد أرسل الجنرالات الأتراك في الماضي أحد رموز أردوغان السياسية، عدنان مندريس المنتخب شعبيًا، إلى المشنقة في عام 1961، وأبعدوا معلمه السياسي السابق، رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، من منصبه في عام 1997.

ظلت العلاقات بين تركيا ومصر سيئة لسنوات. واقتربت مصر من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين تعتبران جماعة الإخوان المسلمين عدوهما اللدود.

وفي عام 2017، أطلقت دول الخليج، بدعم من مصر، حصارًا غير مسبوق على قطر بسبب طموحاتها الجيوسياسية ودعمها للجماعات الإسلامية الشعبوية. وهبت تركيا لمساعدة الدوحة، ليس فقط عبر نقل مؤن الطوارئ جوًا، بل أيضًا بنشر قوات إضافية، وتوسيع اتفاق التعاون الأمني الذي وقعته الدولتان في عام 2014.

وعلى الرغم من أن التوترات كانت تتطور منذ انقلاب السيسي، إلا أنه يمكن اعتبار الحصار وتداعياته بمثابة علامة على ظهور المحور الثالث.

وبعد وفاة مرسي في السجن عام 2019، ساءت العلاقات بين القاهرة وأنقرة. ووصف أردوغان السيسي بـ«الطاغية» واتهمه بأن له دورًا مباشرًا في وفاة الرئيس مرسي، الذي توفي متأثرًا بأزمة قلبية أصيب بها أثناء وجوده في المحكمة. وقال أردوغان: «إنهم جبناء للغاية لدرجة أنهم لم يتمكنوا حتى من تسليم جثته إلى عائلته». وفي الوقت نفسه، اتهم المسؤولون المصريون تركيا بدعم الجماعات الإرهابية.

أثر الصدع على التجارة. وانخفضت صادرات تركيا إلى مصر إلى أدنى مستوى لها منذ اثني عشر عامًا عند 2.3 مليار دولار في عام 2017، في حين انخفضت صادرات مصر إلى تركيا إلى أدنى مستوى لها منذ اثني عشر عامًا عند 1.2 مليار دولار في عام 2015.

والأخطر من ذلك هو أن تركيا ومصر – إلى جانب شركائهما – وجدتا نفسيهما على طرفي نقيض من الصراعات المسلحة والصراعات السياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودعمت أنقرة المتمردين السوريين، في حين سعى السيسي إلى تخفيف التوترات مع الرئيس الأسد. وسعت تركيا إلى التواصل مع إيران حتى عندما كان شركاء القاهرة السعوديون والإماراتيون، بدعم من الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب، في طليعة مواجهة طهران.

لكن الحرب الأهلية في ليبيا كانت ساحة المعركة الأكثر خطورة وحسمًا بين المحور الذي تقوده السعودية والمعسكر التركي. وقامت القاهرة وأبو ظبي بنقل الأسلحة والمقاتلات، بما في ذلك الطائرات المقاتلة وكذلك قوات فاغنر العسكرية الروسية، إلى قوات جيش خليفة حفتر المتمركز في الشرق عندما شن هجومًا على طرابلس في عام 2019. وقامت تركيا، بدعم مالي محتمل من قطر، بنقل أسلحة ومستشارين عسكريين علنًا للمساعدة في الدفاع عن الحكومة في طرابلس، والتي ضمت عناصر من فرع جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا. وفي ليبيا نجحت تركيا لأول مرة في نشر طائرات بيرقدار الشهيرة الآن. وقد ساعدت الأسلحة التركية في صد قوات حفتر في حرب بالوكالة مُكلفة ودموية.

ومع بداية عام 2021، أنهي الحصار المفروض على قطر بصفقة توسطت فيها واشنطن والكويت. وكان إنهاء النزاع منطقيًا لسبب واحد، كان مرسي ميتا. وقد قُضي على جماعة الإخوان المسلمين وأتباعها، إلى جانب حركات الإصلاح السياسي الداخلية في العالم العربي. وفشلت مقامرة حفتر المُكلفة. وقد نجحت تركيا في إدخال نفسها إلى العالم العربي، حيث أنشأت وجودًا عسكريًا شبه دائم في الأراضي العثمانية السابقة، بما في ذلك ليبيا، وسوريا وقطر والصومال.

وعلى نحو فعال، لم يتبق شيء للقتال من أجله.

تحسن العلاقات

وأثناء وجوده إلى جانب أردوغان في فبراير، قال السيسي إنه يرحب بـ«فترة الهدوء الحالية» في المنطقة. وقال: «آمل أن

نتمكن من البناء عليها للتوصل إلى حلول دائمة للنزاعات العالقة».

وبعد أيام من لقاء أردوغان بالسيسي في 14 فبراير، جردت تركيا الجنسية التركية المكتسبة من القيادي السابق في جماعة الإخوان المسلمين محمود حسين وزوجته، إلى جانب خمسين عضوًا آخر في الجماعة.

ويوضح الكاتب أن الاستمرار في حمل الضغينة سيضر كلا البلدين. ومع تراجع التوترات، انتعشت التجارة. وقفزت صادرات تركيا إلى مصر إلى 4.5 مليار دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 43 بالمئة عن العام السابق، وإلى 4.5 مليار دولار في عام 2022. وزادت صادرات مصر إلى تركيا من 2 مليار دولار في عام 2018 إلى أعلى مستوى لها في عشر سنوات عند 2.6 مليار دولار في عام 2021، ورقم قياسي قدره 3.7 مليار دولار في عام 2022.

ومن المرجح أيضًا أن التصالح مع مصر، إلى جانب تقييد حرية جماعة الإخوان المسلمين في تركيا، كان مطلوبًا للتقارب مع الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فضلًا عن الوصول إلى السيولة المالية الخاصة بهما وسط الأزمة الاقتصادية والتحدي السياسي الأكبر الذي واجهه أردوغان منذ عام 2003. وخلال ظهوره العلني في مصر الشهر الماضي، قال أردوغان إن البلدين التزما بمضاعفة حجم التجارة بينهما. وتحدث عن التعاون في مشاريع الدفاع والطاقة، بما في ذلك احتياطيات الغاز في شرق البحر المتوسط.

وبينما بدأت التهدئة بين البلدين بشكل جدي في عام 2021، فإنها على الأرجح كانت لتبدأ في وقت أقرب لو لم يتوف مرسي، وهو الحدث الذي أدى إلى تصعيد حاد في الخطاب بين البلدين. بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والتحول الإقليمي نحو مواقف دبلوماسية متعددة الأقطاب، بدأت أيديولوجية أردوغان السياسية تتغير في عام 2015. وذلك عندما تخلى عن آماله في مغازلة الناخبين الأكراد المتدينين أو الليبراليين الذين دعموه ذات يوم، واعتنق بدلًا من ذلك النهج المتشدد نفسه الذي يتبناه القوميون الذين عذبوا أسلافه الأيديولوجيين لعقود من الزمن.

كادت مصر وتركيا أن تنزلقا إلى صراع مسلح في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي عندما سعت الحركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر إلى جر سوريا إلى وحدة مصر المؤقتة مع العراق. لكن الخلاف الأخير بين مصر وتركيا كان شاذًا. لقد تعارضت دولتان عسكريتان تركزان اهتمامهما المكثف لعقود من الزمن على الأمن الإقليمي وتمكين النخب المتميزة، بشكل كبير ليس على الحدود أو الموارد، ولكن على مسائل مبدئية، بما في ذلك الشرعية الشعبية، وحقوق الإنسان.

قبل زيارته التاريخية للقاهرة عام 2011، والتي خاطب فيها النشطاء في ميدان التحرير، كان من المقرر أن يزور أردوغان مبارك في زيارة دولة كبرى، على ما يبدو لتوقيع أنواع الصفقات التي أبرمها مؤخرًا مع السيسي. وقد ألغى أردوغان تلك الزيارة بسبب رد فعل الرئيس على الاحتجاجات المستمرة في ميدان التحرير، وهي شهادة على التأثير البعيد المدى للانتفاضة العربية.

وقال أردوغان: «استمعوا إلى صراخ الناس، المطالب الإنسانية للغاية. دون تردد، استجيبوا لرغبة الشعب في التغيير».

لقد تبددت هزات زلزال عام 2011 منذ فترة طويلة. وقد استقرت المنطقة في وضع راهن باهت يهيمن عليه المستبدون الذين يقسمون الغنائم خلف أبواب مغلقة. وقد ألمح كل من أردوغان والسيسي إلى دعمهما للقضية الفلسطينية وسط الهجوم الإسرائيلي على غزة، ولكن من غير المرجح أن يتخذ البلدان خطوات جريئة في هذا الصدد. وفي المستقبل المنظور، سوف تركز العلاقات بين تركيا ومصر على صفقات الطاقة الكبيرة، وأرقام السياحة، وتوسيع العلاقات التجارية المربحة.

ذا ناشيونال انترست: صفقة ميناء شرق أفريقيا ينبغي للعالم أن يشيد بها

(ترجمات . ناشيونال إنترست)

نشرت مجلة ذا ناشيونال انترست مقالًا للكاتبين تيبور ناجي وجوشوا ميسيرفي يشيدان بالصفقة التي أبرمتها إثيوبيا مع أرض الصومال باعتبارها مفيدة لجميع الأطراف بما في ذلك مصر.

ويقول الكاتبان في مطلع المقال إن تشكك عديد من الدول في الاتفاق الذي أُعلن مؤخرًا والذي يمنح إثيوبيا حقوق إقامة قواعد بحرية في مقابل الاعتراف باستقلال أرض الصومال هو أمر مضلل. ورغم أن الاتفاق أثار الذعر، وخاصة في الصومال (التي تطالب بأرض الصومال كجزء من أراضيها)، فإنه من الممكن أن يفيد منطقة القرن الأفريقي بالكامل، ومصر، وأمن البحر الأحمر.

تعد إثيوبيا، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 130 مليون نسمة، أكبر دولة غير ساحلية في العالم من حيث عدد السكان. طوال تاريخها الممتد إلى 2000 عام، كافحت من أجل الوصول إلى البحر الأحمر، حيث كانت تحتفظ في بعض الأحيان بالموانئ، وفي أحيان أخرى تتنافس مع الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية للسيطرة على الساحل. وبعد الحرب العالمية الثانية، أعيد دمج مستعمرة إريتريا الإيطالية بميناءيها في إثيوبيا. ومع ذلك، فقدت البلاد مرة أخرى إمكانية الوصول المباشر إلى البحر عندما انفصلت إريتريا وأصبحت مستقلة في عام 1993.

ومنذ ذلك الحين، اعتمدت إثيوبيا على دولة جيبوتي الصغيرة كميناء وحيد لها طريق واحد وخط سكة حديد واحد لنقل الواردات والصادرات. وإلى جانب إريتريا وجيبوتي، تحد إثيوبيا أيضًا أربع مناطق ساحلية أخرى: السودان (الغارق حاليًا في صراع أهلي)، وكينيا (التي تقع موانئها بعيدة جدًا)، والصومال، وأرض الصومال.

أرض الصومال هي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي بحجم ولاية أوكلاهوما ويبلغ عدد سكانها حوالي 7 ملايين نسمة ولها أكثر من 500 ميل من الساحل على البحر الأحمر. وكانت مستعمرة بريطانية سابقة، وحصلت على استقلالها في يونيو 1960. وانضمت طوعًا إلى أرض الصومال الإيطالية السابقة عندما استقلت تلك الأراضي في عام 1960، وشكل الاثنان الجمهورية الصومالية. وكان الاتحاد بمثابة كارثة، حيث خضعت الصومال لحكم الجنرال الوحشي سياد بري، الذي حاول تدمير سكان أرض الصومال من ذوي التوجهات الاستقلالية، بما في ذلك إيقاع الآلاف من القتلى عن طريق قصف هرجيسا، أكبر مدن الصومال.

وفي عام 1991، خلال الفوضى التي أعقبت الحرب الأهلية الصومالية، انفصلت أرض الصومال عن الاتحاد. وبعد عقد من الزمن، صوت مواطنو أرض الصومال في استفتاء ووافقوا بأغلبية ساحقة على دستور يؤكد من جديد استقلال أرض الصومال. ومنذ ذلك الحين نجحت أرض الصومال في بناء ديمقراطية منقوصة، ولكنها راسخة، ومجتمع حر نسبيًا، واقتصاد سوق حر مفتوح، في حين ظل أغلب المواطنين على إصرارهم على حماية استقلالهم. وقد فعلوا ذلك بمفردهم، وبحد أدنى من المساعدة الدولية.

على العكس من ذلك، كان الصومال المجاور عبئًا دوليًا لعقود من الزمن، حيث استوعب مليارات الدولارات من المساعدات - بما في ذلك 500 مليون دولار من المساعدات الأمنية من الولايات المتحدة - لكنه حقق الحد الأدنى من التقدم فيما يتعلق بالجدوى الاقتصادية أو الديمقراطية أو الحكم أو حتى السيطرة على أراضيه. وقد استضافت

الآلاف من القوات الدولية في إطار بعثات متعددة لحفظ السلام لمساعدتها على هزيمة حركة الشباب، وهي حركة مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة، بنجاح محدود. كما أنها فشلت أيضًا في إجراء انتخابات واحدة على أساس مبدأ «صوت واحد لكل شخص»، واختارت بدلًا من ذلك اختيار قادتها من خلال اجتماعات سرية فاسدة وغير شفافة تضم النخب والشيوخ.

ومع ذلك، فإن ما يتمتع به الصومال ولا تتمتع به أرض الصومال هو الاعتراف الدولي، الذي تراكم بعد تفكك جمهورية الصومال المشتركة في عام 1991. ويؤدي هذا إلى وضع غريب يتمثل في أرض الصومال «بحكم الأمر الواقع»، والتي تعمل كدولة بشكل أكثر فعالية من الصومال «بحكم القانون».

تتنوع أسباب عدم حصول أرض الصومال على الاعتراف الدولي. ويشكل الاتحاد الأفريقي والصومال حجر عثرة رئيس. ويخشى الاتحاد الأفريقي أن منح الشرعية لأرض الصومال قد يؤدي إلى تقسيم الدول الأعضاء الأخرى ذات الحركات الانفصالية، على الرغم من أن بعثة تقصي الحقائق التي قام بها في عام 2005 توصلت إلى أن مسعى الاعتراف بأرض الصومال كان فريدًا من نوعه تاريخيًا ومبررًا ذاتيًا.

ومن ناحية أخرى، يسود داخل عناصر من الصومال اتجاه قومي راسخ يتضمن مطالبات وحدوية بالسيادة على المناطق الصومالية المأهولة في شرق أفريقيا، الأمر الذي يجعل من المستحيل على مقديشو أن تتقبل حقيقة استقلال أرض الصومال.

انتقادات إقليمية

ويشير المقال إلى أن الإعلان عن صفقة الميناء بين إثيوبيا وأرض الصومال أثار انتقادات شديدة من الاتحاد الأفريقي والصومال. وفي الوقت نفسه، أعربت مصر والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية عن دعمها لسيادة الصومال. وفي قليل من الدراما المبالغ فيها، هدد الصومال بالحرب مع إثيوبيا. وفي الوقت نفسه، تعارض مصر المبادرات الإثيوبية بسبب خلافها مع إثيوبيا بشأن مشروع سد النيل الأزرق الضخم.

وفي حين أن صفقة الميناء المقترحة بين إثيوبيا وأرض الصومال لا تزال في مرحلة مذكرة التفاهم الطموحة مع تحديد عديد من التفاصيل، فإن الإطار العام سيفيد كلاهما. سوف تستأجر إثيوبيا شريطًا طوله اثني عشر ميلًا من ساحل أرض الصومال لمدة خمسين عامًا، بينما ستحصل أرض الصومال على اعتراف دبلوماسي رسمي من إثيوبيا وحصة في الناقل الجوي الوطني لإثيوبيا.

وتمتلك أرض الصومال ميناءً حديثًا في بربرة، جرى تحديثه مؤخرًا من خلال استثمار كبير قامت به شركة موانئ دبي العالمية الإماراتية، لكن موقع امتياز إثيوبيا لا يزال غير مؤكد. وبالإضافة إلى ميناء للواردات والصادرات الإثيوبية، ستقوم إثيوبيا بإنشاء قاعدة لقواتها البحرية التي لم تطف سفينة منها منذ عام 1991

وفي حين أن الاعتراف الإثيوبي بأرض الصومال مهم، فمن المرجح أيضًا أن يفتح الباب أمام دول أخرى لتحذو حذوها. نظرًا لأن عديدًا منهم قد ذكروا بشكل منفصل أنه على الرغم من أنهم لا يمكن أن يكونوا أول من يقدم الاعتراف، إلا أنهم يمكن أن يأتوا ثانيًا.

فوائد عديدة

وإذا نُفذ المشروع، ووفق ما يرى الكاتبان، فسيكون له فوائد بعيدة المدى؛ ذلك أن عودة قوات بحرية إثيوبية محترفة إلى البحر الأحمر من شأنها أن تحسن الاستقرار في ممر مائي بالغ الأهمية ومهدد بالقرصنة وغيرها من

الاضطرابات.

وحتى مصر، التي تعارض الصفقة بشدة، سوف تستفيد اقتصاديًا إذا عبرت المزيد من السفن قناة السويس. وسيكون إضافة ميناء آخر وممر عبور فعال بمثابة دفعة اقتصادية كبيرة للمنطقة ويوفر طرقًا إضافية لجلب إمدادات الإغاثة إلى البلدان التي تعاني على نحو متكرر من الكوارث الإنسانية.

ويمكن أن يؤدي الاتفاق أيضًا إلى تخفيف بعض الضغوط المتزايدة في شرق إفريقيا منذ أن أعلن آبي أحمد أن الوصول إلى البحر يمثل قضية وجودية العام الماضي. ورأى كثيرون أن تصريحاته كانت مقدمة للحرب مع إريتريا، وهو سيناريو كارثي.

ونظرًا لأن إثيوبيا قادرة على تأمين الوصول البحري التجاري بشكل صارم من خلال وسائل أخرى، فيبدو أن آبي يعتقد أن القاعدة البحرية أمر لا غنى عنه لتحقيق طموحه الكبير في أن يكون الزعيم الذي استعاد مكانة إثيوبيا كقوة أفريقية عظمى لا يمكن تعويضها. وإذا فشلت مذكرة التفاهم مع أرض الصومال، فمن المرجح أن يواصل آبي سعيه بطريقة أكثر زعزعة للاستقرار.

احتمالات المياه المتقطعة

ويلفت الكاتبان إلى أن هناك تعقيدات بالتأكيد. وعلى الرغم من إمكاناتها الكبيرة ونموها الاقتصادي المرتفع، تواجه إثيوبيا وضعًا ماليًا صعبًا، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى الحرب المدمرة الأخيرة في تيغراي واستمرار انعدام الأمن في مناطق أخرى. ويجب أن تكون أديس أبابا مبدعة في تمويل مشروع باهظ الثمن مثل بناء قاعدة بحرية.

علاوة على ذلك، قد تتوقف مقديشو عن التعاون مع إثيوبيا في مكافحة حركة الشباب ردًا على ما تعتبره انتهاكات إثيوبية لسيادتها (على الرغم من سيطرة حركة الشباب لفترة طويلة على أجزاء من الصومال، والتي أظهرت النخب الحاكمة في الصومال في كثير من الأحيان افتقارًا مثيرًا للاهتمام إليها).. وقد تحاول أيضًا إثارة المشاكل العشائرية في مناطق إثيوبيا التي يسكنها الصوماليون العرقيون أو محاولة تأجيج التمرد العشائري المستمر في شرق أرض الصومال.

ومع ذلك فإن إثارة المشاكل العشائرية في أماكن أخرى يهدد بتفاقم الخصومات العميقة والعنيفة في كثير من الأحيان في الصومال. ولن توافق الدول التي تقدم القدر الأعظم من التمويل للقوات المسلحة الصومالية والحكومة الصومالية أيضًا على مثل هذه الحملة. وسيكون هناك المزيد من الأدلة على أن مقديشو ليست جادة بما فيه الكفاية في محاربة حركة الشباب بحيث تستحق الدعم الدولي القوي.

وعلى نحو مماثل، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بأن الاتفاق بين أرض الصومال وإثيوبيا سيعمل على تمكين حركة الشباب. وقد برزت الجماعة المسلحة على الساحة باعتبارها تمردًا مناهضًا لإثيوبيا، ولطالما دمجت المشاعر الوحدوية والقومية مع السلفية المتطرفة. وتقوم بالدعاية حول الصفقة وتتعهد بمقاومة إثيوبيا. ومع ذلك، فإن الآلاف من القوات، بما في ذلك عديد من الإثيوبيين، موجودون داخل الصومال منذ أكثر من عقد من الزمان. ومن غير المرجح أن يؤدي الاتفاق إلى تعزيز تجنيد حركة الشباب أكثر من هذا الواقع.

وقد تغتنم القوى الإقليمية المعارضة لإثيوبيا، مثل مصر، وعلى نحو متزايد إريتريا، الفرصة للعمل مع الصومال لتقويض إثيوبيا. ومع ذلك، في حين أن إريتريا قد لا تتحمل قيام قوات بحرية إثيوبية في نهاية المطاف بالعمل في المنطقة، فإن صفقة الميناء من شأنها أن تحل وضع إثيوبيا كدولة غير ساحلية، وبالتالي، تزيل مصدر التوتر الدائم

في العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا. أما مصر فلديها دافع قوي لمعارضة إثيوبيا، ولكن لا يزال لديها المشكلة التي أعاقت جهودها لوقف بناء سد النيل الأزرق في إثيوبيا، وهي عدم قدرتها على فعل الكثير حيال ذلك.

وأخيرًا، أثار الاتفاق الاقتصادي والعسكري الذي وُقع مؤخرا بين الصومال وتركيا الآمال بين الأنصار الصوماليين في أن تركيا ستواجه إثيوبيا نيابة عن الصومال. ومع ذلك، ليس هناك ما يدعو للخوف من أن الاتفاق ينذر بمثل هذا التطور المزعزع للاستقرار. وبالإضافة إلى اعتراف الرئيس الصومالي بأن الصفقة لا علاقة لها بإثيوبيا، ليس لدى أنقرة أي سبب لإقحام نفسها في النزاع، لأسباب ليس أقلها علاقاتها العسكرية والاقتصادية القوية مع إثيوبيا.

لقد أصبح القرن الأفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية متزايدة، إلا أن قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها هناك لا تزال تتضاءل. وتواجه واشنطن معوقات جزئية من خلال دمج الوهم القائل بأن أرض الصومال هي جزء من الصومال وظيفيًا في سياساتها.

لقد حان الوقت لاتباع نهج أمريكي عملي يحسب مصالح الولايات المتحدة بشكل صحيح، بدءًا بالعمل على تخفيف التوترات حول صفقة الموانئ المقترحة بين إثيوبيا وأرض الصومال. وإذا سادت الحكمة، فإن الفوائد الاقتصادية والأمنية المترتبة على صفقة الميناء سوف تستحق الإشادة.

هيومن رايتس ووتش: اتفاق الاتحاد الأوروبي مع مصر يكافئ الاستبداد ويخون «قيم الاتحاد الأوروبي»

(ترجمات . هيومن رايتس ووتش)

انتقد تقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش الاتفاق المزمع بين الاتحاد الأوروبي ومصر مشيرة إلى أن اتفاقات من هذا القبيل تكافيء الاستبداد وتشجع القمع.

وقالت المنظمة الحقوقية إن الاتحاد الأوروبي على وشك مكافأة الرئيس المصري المستبد، عبد الفتاح السيسي، على منعه مغادرة المهاجرين نحو أوروبا.

خلال زيارتها للقاهرة في 17 مارس، ستقوم رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، إلى جانب رؤساء وزراء إيطاليا واليونان وبلجيكا، بترقية العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر رسميًا إلى «شراكة شاملة واستراتيجية»، الأمر الذي يمهد الطريق لمجموعة من التدابير. وتقدر مساعدات الاتحاد الأوروبي والمنح والقروض والاستثمارات في البلاد بما يتراوح بين أربعة وثمانية مليارات يورو.

وسيكون العنصر الأساسي في هذه الشراكة هو دعم الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود المصرية. وبينما لا تزال التفاصيل قيد التفاوض، فإن المخطط هو نفسه اتفاقات الاتحاد الأوروبي المعيبة مع تونس وموريتانيا: أوقفوا المهاجرين، وتجاهلوا الانتهاكات.

ولطالما انتقدت هيومن رايتس ووتش نهج الاتحاد الأوروبي القائم على النقد مقابل السيطرة على الهجرة، والذي تبلور في عهد فون دير لاين، والذي يعرض الاتحاد الأوروبي للتواطؤ في الانتهاكات، ويتناقض مع القيم

التأسيسية للاتحاد الأوروبي، ويؤدي إلى تآكل مصداقيته كلاعب عالمي مبدئي، ويشجع السرد الديماغوجي لليمين المتطرف في جميع أنحاء أوروبا. فهو يقوي الحكام المستبدين بينما يخون المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والناشطين الذين ينطوي عملهم على مخاطر شخصية كبيرة.

مصر مثال على ذلك.

منذ توليه السلطة في انقلاب عام 2013، وأصبح رئيسًا لمصر في عام 2014، حكمت حكومات السيسي مصر بقبضة من حديد. وقد كانت حكومته مسؤولة عن مذبحة المتظاهرين وسجن وتعذيب الآلاف من المنتقدين والمعارضين - وغالبًا ما احتجزوهم لفترات طويلة قبل المحاكمة أو الحكم عليهم في محاكمات جائرة للغاية. وخُنقت وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، وأصبح القضاء ذراعًا مطيعة للقمع الحكومي. ووسع الجيش الحاكم سلطاته على الحياة المدنية.

والآن تجري مكافأة هذا القمع الرهيب بدعم جديد من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الأموال التي من المرجح أن تدعم بشكل مباشر قمع المهاجرين.

وفي الوقت نفسه، قدم صندوق النقد الدولي والإمارات العربية المتحدة مليارات الدولارات لاحتياطيات مصر المستنفدة. وترتبط أموال صندوق النقد الدولي بالإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، رغم أن بعض الإصلاحات تضر بالحقوق الاقتصادية للمصريين، وسط تزايد الفقر.

ومن دون الضغط من أجل إصلاحات حقيقية في مجال حقوق الإنسان أو كبح انتهاكات الحكومة المصرية، فمن غير المرجح أن يؤدي دعم الاتحاد الأوروبي إلى وقف الأزمة الاقتصادية أو السياسية القادمة في مصر. وسوف يستمر المصريون العاديون ورجال الأعمال والمهاجرون واللاجئون في دفع ثمن هذا النهج، في حين يزدهر مضطهديهم بفضل الإفلات من العقاب والدعم المتجدد.

بلومبرج: الاتحاد الأوروبي ومصر يعملان على تعزيز العلاقات كجزء من خطة الاستثمار

(ترجمات . بلومبيرغ)

استعرض تقرير نشرته وكالة بلومبرج مساعي الاتحاد الأوروبي لرفع مستوى التعاون مع مصر إلى الشراكة الاستراتيجية التي تفتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات والتمويل لمصر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الاتحاد الأوروبي يستعد لرفع مستوى علاقته مع مصر إلى وضع «الشراكة الاستراتيجية»، وهي خطوة يمكن أن تؤدي إلى تمويل واستثمارات بمليارات اليورو للدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

ومن المقرر أن تزور رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين القاهرة يوم الأحد مع جيورجيا ميلوني وكرياكوس ميتسوتاكيس وألكسندر دي كرو، رؤساء وزراء إيطاليا واليونان وبلجيكا على التوالي.

وأفادت بلومبرج يوم الأربعاء أن الكتلة تدرس حزمة مساعدات يبلغ إجماليها حوالي 7.4 مليار يورو (8.1 مليار دولار) لمصر. وسيكون ضخ الأموال عبارة عن مزيج من المنح والقروض لمساعدة الدولة التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة – والتي يُنظر إليها على أنها ضرورية لاستقرار الشرق الأوسط – على الخروج من أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

وسيقول الجانبان يوم الأحد، وفقًا لوثيقة اطلعت عليها بلومبرج، إن «الاتحاد الأوروبي مستعد لدعم الاقتصاد المصري من خلال تقديم الدعم في الوقت المناسب إذ تواجه ضغوطًا متزايدة على ميزان المدفوعات. وسيدعم التمويل ويرافق التقدم المحرز على طول هذه الأولويات والأهداف المحددة بشكل مشترك وسيطلق العنان للإمكانات الكاملة لاستثمارات القطاع الخاص».

ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق استثمارات بقيمة 5 مليارات يورو من القطاع الخاص في مصر لصناعات مثل الهيدروجين الأخضر والزراعة وإدارة المياه، وفقًا للوثيقة.

وكانت مصر، التي تواجه نقصًا حادًا في النقد الأجنبي، على شفا كارثة اقتصادية حتى أعلنت عن استثمار بقيمة 35 مليار دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر فبراير. وقد مهد ذلك الطريق لتعويم العملة المصرية الذي طال انتظاره الأسبوع الماضي والحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار.

وقال مسؤولون مصريون إنهم يتوقعون أن يوقع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمملكة المتحدة واليابان اتفاقيات تمويل قريبًا.

/ moasher